د. أسعد غانم*

شروخ في الهوية الاسرائيلية

(عن انتخابات شباط ٢٠٠١ في إسرائيل)

تقديم

في شباط ٢٠٠١، جرت للمرة الاولى في تاريخ دولة إسرائيل، انتخابات لرئاسة الحكومة فقط، وذلك بموجب التعديل الذي أجري على قانون الانتخابات في العام ١٩٩٢، وفي أعقاب الاستقالة المفاجئة لرئيس حكومة إسرائيل الحادي عشر، أيهود باراك.

إعلان باراك كان مفاجئاً، نظراً لأنه قبل الاعلان، وفي ضوء فشل باراك في تنفيذ مبادئ برنامجه قبل الانتخابات فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني وبطائفة كبيرة من المسائل الداخلية التي واجهها المجتمع الاسرائيلي، بدأت استعدادات وتحضيرات أولية لتقديم موعد الانتخابات للكنيست، والتي كان من المتوقع اجراؤها في صيف العام ٢٠٠١، لقد سارع باراك في الاعلان عن استقالته في نطاق تحرك يرتكز على فرضية أن تقديم الانتخابات وإجراءها بعد ستين يوماً من بيان الاستقالة، سوف يباغت المؤسسة السياسية، ويُصعّبُ على رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، المتمتع بشعبية واسعة، تقديم ترشيحه، بل يحول أيضاً دون خوض تنافس داخل حزب العمل، ما سيبقيه بالتالي مرشحاً وحيداً للحزب في مواجهة أرئيل شارون كمرشح عن الليكود واليمين، والمعروف بكونه سياسياً متطرفاً ويفتقر إلى المصداقية، بحيث يؤدي ذلك، في يوم الانتخابات، إلى انتخاب باراك مجدداً لرئاسة الوزراء في اسرائيل.

لكن نتيجة الانتخابات جاءت مناقضة لتقديرات باراك، إذ أفضت إلى هزيمته وفوز شارون بأغلبية كبيرة بلغت ٦٢,٤٪ من مجموع الاصوات الصحيحة [١].

انتخابات شباط ٢٠٠١ كانت الانتخابات الرابعة التي جرت في إسرائيل خلال العقد الاخير منذ العام ١٩٩٢، حيث جرت في حينه الانتخابات الاخيرة التي تمت وفق طريقة الانتخابات القديمة في اسرائيل، والتي فاز فيها معسكر اليسار بأغلبية مقعد واحد، ما مكن اسحق رابين من اقامة حكومة العمل وميريتس بدعم خارجي من قائمتي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي. بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، وفي أعقاب مقتل اسحق رابين ورغبة خلفه شمعون بيريس، في تجديد الثقة بسياسته، جرت الانتخابات للكنيست

* محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا.

الرابعة عشرة في أيار ١٩٩٦، وفي هذه الانتخابات التي كانت الاولى التي تتم وفق طريقة الانتخابات الجديدة، فاز مرشح اليمين، نتنياهو، باغلبية ضئيلة، ليصبح رئيس الوزراء العاشر في إسرائيل. وقد اتسمت سلطة نتنياهو بكثير من صراعات مراكز القوى والاخفاقات على الصعيدين الخارجي والداخلي على حد سواء. فاضطر إلى الموافقة على تقديم الانتخابات قبل موعد انتهاء ولايته ليتنافس أمام مرشح «العمل»، باراك، في انتخابات جديدة للكنيست ولرئاسة الوزراء (التي جرت في أيار ١٩٩٩) والتي خسر فيها بأغلبية كبيرة بلغت ٥٦٪ لصالح باراك، واضطر إلى الاستقالة من الكنيست بعد إعلان النتائج الاولية للانتخابات. وكما هو معروف فقد وافق باراك على اجراء الانتخابات الخاصة لرئاسة الحكومة في شباط ٢٠٠١ بعد مرور عام ونصف العام على توليه الرئاسة.

في العقد الاخير، وبعد كل مرة جرت فيها انتخابات، تبدلت السلطة وانتخب دوما المرشح الذي اعتبر من جانب الاسرائيليين بأنه يمثل خطاً سياسياً وشخصياً مناقضاً لذاك الموجود في الحكم [٢]. في العام ١٩٩٢ انتخب رابين خلفاً لرئيس الوزراء الليكودي اسحق شامير، وكان رابين قد أكد في حينه مواقفه، وكونه يقترح أن يتم التصويت استناداً إلى تعهداته بتغيير سلم الاولويات في إسرائيل والعمل من أجل انهاء النزاع مع العالم العربي. في العام ١٩٩٦ انتخب كذلك نتنياهو خلفاً لشمعون بيريس، استناداً إلى تعهده هو الآخر بتغيير سلم الاولويات، وأنه سيعالج «بصورة أفضل» موضوع تسوية النزاع مع الفلسطينيين. في العام ١٩٩٩ انتخب باراك بناء على تعهده بانهاء النزاع (بما في ذلك اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان) وكذلك بناء على تعهده بتغيير سلم الاولويات في الدولة. وفي العام ٢٠٠١ تعهد شارون بقمع «الانتفاضة الفلسطينية الثانية» وبإقامة ائتلاف يضم الاحزاب والمجموعات التي عارضت السياسة الخارجية والداخلية التي اتبعها باراك.

وقد توسم أغلب الباحثين والساسة والمهتمين بالسياسة الاسرائيلية في الانقلاب السلطوي الذي حصل في العام ١٩٩٢، وما نتج عنه من صعود اسحق رابين لرئاسة الوزراء، بشائر بداية عهد جديد في إسرائيل، خصوصاً في ضوء التوقيع على اتفاقات أوسلو، وما واكب ذلك من توقعات وآمال أن المنطقة تسير نحو انهاء النزاع الاقليمي، وأن إسرائيل ستتمتع بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول العربية. لقد اعتبرت إسرائيل، من جانب هؤلاء، دولة اجتازت فترة الاختبار لوجودها، وأنها نجحت في تكوين وتكريس ذاتها أمنياً وسياسياً واقتصادياً، ومن ناحية فعلية اعتبر النظام الاسرائيلي «مستقراً». في مطلع العقد الأخير بدا

أن الصهيونية حققت الجزء الاعظم من أحد دوافع اقامة الدولة، وهو «جمع الشتات» وهجرة معظم اليهود مما يدعى بمناطق الخطر (في العالم العربي، وآسيا وافريقيا والاتحاد السوفياتي السابق) إلى دولة اليهود، وان المجموعات المختلفة اجتازت، رغم الفوارق فيما بينها، وعاء الصهر في المجتمع الاسرائيلي، وأضحت بالفعل ذات هوية اساسية واحدة موحدة (الاسرائيلية) وسط الحفاظ على هويات ثانوية متباينة [٣].

أما استعداد منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية لاجراء مفاوضات مع إسرائيل، فقد اعتبر وفُهم كرد فعل لتقدير هؤلاء أن النظام السياسي الاسرائيلي مستقر، وأن إسرائيل دولة قوية تمتلك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً بالمقارنة مع الدول العربية، وأن هذه الأخيرة، تسلم بهذا الواقع شرط أن تساعد إسرائيل في حلّ المشكلة الفلسطينية وأن تعيد للدول العربية الاراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧.

أحد تعبيرات الاستقرار والنجاح الاسرائيلي التي ذكرت، مرتبط بأنماط التصويت في الانتخابات العامة في إسرائيل، وبالدوافع والاعتبارات التي توجه الناخب الاسرائيلي عند ذهابه للتصويت. ومن حيث المبدأ قدمت الأدبيات الدراسية في موضوع الانتخابات تفسيرين اثنين لسلوك الناخب الاسرائيلي، لا ينطويان على تناقض، بل على العكس يكمل أحدهما الآخر.

إن الشرخ واسع وشامل إلى حدّ كبير في كل ما يتصل بعلاقات اليهود والفلسطينيين في إسرائيل، لا سيما أن الحديث يتناول شرخاً قومياً وثقافياً وسياسياً ودينياً ولغوياً وطبقياً.

التفسير السائد هو التفسير «السياسي – الأمني»، ويتلخص في الادعاء أن الاسرائيليين ينقسمون عند ذهابهم للتصويت، تبعاً لموقفهم حيال تسوية النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني والإسرائيلي – العربي (بعد العام ١٩٩٣ أصبحت المسألة تتعلق بالتأييد أو المعارضة لاتفاقيات اوسلو) حيث اعتبر مصوتومعسكر اليسار (العمل، ميريتس، والاحزاب العربية) بوصفهم من يؤيد انهاء النزاع، والاعتراف بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية، واقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية، بما في ذلك حدود مفتوحة للمرور والتنقل بين إسرائيل وجاراتها، في حين اعتبر الذين صوتوا لمعسكر اليمين (الليكود، موليدت، يسرائيل بعلياه، والاحزاب الدينية) بوصفهم من يعارضون اقامة دولة فلسطينية ويعارضون اتفاقات أوسلو، ولو كانوا قد أيدوا أحياناً هذه الاتفاقيات بحكم الامر الواقع وليس من منطلق التسليم أو القبول بها [٤].

التفسير الثاني الذي يمكن وصفه بـ«مدني – قديم»، وهو تفسير أقل رواجاً، لكنه من وجهة نظري أكثر عمقاً وشمولية، فهو القائل إن الإسرائيليين ينقسمون إلى معسكرين تبعاً للقيم الاساسية التي يحتفظ بها كل معسكر، حيث يُنظر إلى مصوتي معسكر اليسار كأصحاب توجه مدني علماني وديمقراطي، مستعدين لقبول تسوية تاريخية مع الشعب الفلسطيني. وذلك أيضاً كتعبير عن توجههم وتفكيرهم المدني والليبرالي. وفي المقابل يعتبر مصوتو اليمين كأصحاب هوية «عتيقة» هي مزيج من توجهات «دينية وقومية متطرفة»[٥]. إن عرض الخريطة السياسية الاسرائيلية وانماط تصويت الاسرائيليين على أساس انقسام هؤلاء وفق منطق سياسي او حزبي ينطوي على افتراض انه يوجد في إسرائيل نظام سياسي يتألف من معسكرين، وينقسم تبعاً لاعتبارات جوهرية تتعلق بالحرب والسلام من جهة، وبهوية مدنية وقومية من جهة اخرى، أو أن هذين البعدين يمتزجان ، في واقع الأمر، ليشكلا من حيث المبدأ معسكرين، أحدهما «مدني ليبرالي» والآخر «قومي محافظ». وعليه يمكن الإستنتاج، أن استنتاج الباحثين في هذا الخصوص يتمثل في أن وعاء الصهر الاسرائيلي قد اثبت نجاحه، وان الجمهور في إسرائيل يتصرف بصورة جدّ مشابهة لسلوك الناخبين في المجتمعات الديمقراطية الغربية، والذين ينقسمون بهذه الدرجة أو تلك حسب توجهات وخطوط مرتبطة بمستوى الليبرالية من ناحية، او الاحتفاظ بمواقف محافظة أو شوفينية من ناحية أخرى.

هذا المقال يأتي ليزعم أن التفسيرات المذكورة لأنماط التصويت والسلوك السياسي للاسرائيليين لا تتصف بالدقة، وانها تتجاهل خصائص أساسية في طريقة عمل النظام السياسي الاسرائيلي في العقد الأخير. فالسلوك السياسي للإسرائيليين يدلُّ في رأيي على أن هذا النظام ليس مستقراً مثلما يتم تصويره في معظم الأدبيات، فهذا النظام يمر بهزة عميقة تطوح به من جهة إلى أخرى بصورة قوية للغاية دون أن يستقر على خط فاصل [٦]. هذه الحالة هي نتاج انقسامات مجموعاتية عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، فالهوية الجماعية ومصالح المجموعات، هي التي تملي غالباً أنماط السلوك السياسي والطريقة التي يُدار بها النظام السياسي. إن إسرائيل تعاني من فشل وعاء الصهر، ومن اخفاق الحركة الصهيونية في هذا المجال، ومن ناحية عملية فقد طورت المجموعات المختلفة في إسرائيل أنماط سلوك تحركها صراعات على مراكز النفوذ والقوى بين هذه المجموعات، وحتى كراهية متبادلة. إنها شبكة مركبة من الضغائن ومشاعر الانتقام التي تتخطى حدود المجموعات وتعمل بشكل متقاطع وبصورة متعددة الابعاد، وهو ما سيتم شرحه لاحقاً.

ومن ناحية موضوعية، يمكن تشخيص أربعة محاور صراعات من

هذا النوع، سوف تواصل اعاقة استقرار وثبات النظام السياسي الاسرائيلي، وستكون هنالك حاجة لاصلاحات بعيدة المدى من أجل التصدي لهذه المنازعات، وبالتالي تمكين النظام من العمل على نحو مستقر.. محاور الصراعات الأربعة هذه، هي: الصراع الديني – العلماني، الصراع الشرقي – الاشكنازي (الغربي)، الصراع الروسي– الإسرائيلي/ اليهودي، والصراع اليهودي / الإسرائيلي – الفلسطيني في إسرائيل.

حدة التناقضات على كل محور من هذه المحاورتختلف من واحد لآخر، وهي انعكاس لدرجة التناقضات بين المجموعات المختلفة. إن الشرخ واسع وشامل إلى حدّ كبير في كل ما يتصل بعلاقات اليهود والفلسطينيين في إسرائيل، لا سيما أن الحديث يتناول شرخاً قومياً وثقافياً وسياسياً ودينياً ولغوياً وطبقياً، بينما حدّة الشرخ في باقي المحاور تعتبر أقل من الأول، وهي تتجلى في طائفة من التناقضات الثقافية والسياسية والطبقية [٧].

١- الشرخ اليهودي / الإسرائيلي – الفلسطيني

يعيش اليوم في إسرائيل قرابة مليون مواطن فلسطيني يشكلون حوالي سدس الشعب الفلسطيني، ونحو ١٧٪ من مجموع مواطني إسرائيل. وتقدر القوة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل بحوالي ٤٥٠ الف مصوت، ونحو ١٣٪ من مجموع القوة الانتخابية في إسرائيل [٨] ويتمتع العرب من ناحية المكانة الرسمية بمواطنة (جنسية) إسرائيلية. ومع ذلك، فإن هذه الإسرائيلية منقوصة من نواحٍ عديدة. فالعرب موجودون على هامش المجتمع.. فهم هامشيون في جميع مناحي الحياة، كما أن تأثيرهم ضئيل للغاية في عملية صنع القرارات في معظم المجالات المهمة. المكان الذي يُمثَّلون فيه، حيث يُستمالون ويُسمعون، هو حلبة السياسة بالذات، ولا سيما في فترة الانتخابات. لكنهم حتى هناك، موجودون منذ قيام الدولة، على الهامش، ولم يُؤخذوا في أي وقت بالحسبان، عند تشكيل الائتلافات الحكومية، ولم يبلغ ممثلوهم مناصب رفيعة.

إن السلوك الانتخابي للفلسطينيين في إسرائيل خلال العقد الأخير يشكل تعبيراً عن الاغتراب والتناقض الشديدين بينهم وبين باقي مواطني الدولة (اليهود)، وبينهم وبين المؤسسة اليهودية – الصهيونية. لقد شكل الفلسطينيون في إسرائيل (الذين تمثل أصواتهم حوالي ١٤٪ من مجموع الناخبين) على مدى الفترة الممتدة منذ العام ١٩٤٩ ولغاية الآونة الأخيرة، ما يشبه مستودع أصوات لصالح إمساك اليسار اليهودي بمقاليد السلطة في الدولة، حيث صوت العرب على مدى حقبة طويلة، بصورة مباشرة لحزب العمل (مباي وحلفائه) ولم يطرأ تحول او تبدل جاد في أنماط تصويت العرب، سوى في سنوات السبعينيات والثمانينيات، عندما انتقلوا للتصويت لصالح أحزاب عربية أو يهودية – عربية (حداش – الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، وهي خطوة نالت دفعة بعد تغيير طريقة الانتخابات واتباع أسلوب الانتخاب المباشر لرئاسة الوزراء بصورة منفصلة عن الانتخابات للكنيست. لكن حتى بعد التغير في أنماط التصويت ظل أعضاء الكنيست العرب أسرى في قبضة اليسار اليهودي – الصهيوني، وواصلوا التصويت في مسائل حاسمة من خلال الحرص على ألاّ يُضِرَّ سلوكهم في الكنيست بفرص اليسار بتولي الحكم في إسرائيل، والمضي قدماً في تحقيق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. ولقد جسد انسحاب عزمي بشارة من سباق الانتخابات لرئاسة الوزراء في العام ١٩٩٩ – ودعوته للتصويت لصالح باراك قبل يومين من الانتخابات – بصورة جلية، المأزق الذي أقحمت الزعامة العربية ذاتها وجمهور ناخبيها فيه.

صندوق اقتراع في الناصرة:
في انتظار مصوتين لم يأتوا –شباط ٢٠٠١

إن خلاصة محنة الفلسطينيين في إسرائيل على هذا الصعيد تتمثل بمعضلة: هل يكونون عاملاً أو طرفاً خارج البرلمان ويُتهمون بالتالي بانكار شرعية الدولة، أم يستمرون في كونهم خاضعين سياسياً لرحمة اليسار اليهودي، الذي أوجد ورعى نظام التفرقة المؤسس ضد المواطنين الفلسطينيين، وكرس عدم شرعية الاصوات العربية، من خلال استبعاد العرب من شراكة ممكنة في ائتلاف حكومي، وساهم بذلك في إرساء تعامل يقوم على الاستهتار بحياة الفلسطينيين (حتى ولو كانوا مواطنين) وهو ما أدى إلى قتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً في الجليل والمثلث على يد قوات الامن الاسرائيلية في تشرين الأول الماضي.

إحدى السبل للخروج من المأزق تمثلت في ترشيح عربي لانتخابات رئاسة الحكومة الاسرائيلية وجعل الفلسطينيين في إسرائيل، أو غالبيتهم العظمى، يدعمون هذا الترشيح والاستعداد لاجراء مفاوضات بشأن تحقيق ودفع مصالح المواطنين العرب بعد جولة الانتخابات الأولى

وقبل الجولة الثانية. بعد ان أُتخذ القرار حول الانتخابات واعتماد «قانون نتنياهو»، كان من الواضح أن الجمهور الفلسطيني في إسرائيل يؤيد هذا الخيار ويتطلع إلى تحقيقه. لكن اعضاء الكنيست العرب الذين يعانون من صراعات داخلية حادة وغير منطقية اخفقوا في هذه المهمة، وأسقطوا هذه الوسيلة كطريق لتحقيق مصالح ومواقف ناخبيهم.

وهكذا لم يبق أمام الجمهور الفلسطيني في انتخابات رئاسة الحكومة التي جرت في العام ٢٠٠١، بعدما عرقل نوابهم في الكنيست خيار تقديم مرشح لرئاسة الوزراء، سوى خيار واحد، وهو الامتناع عن التوجه إلى صناديق الاقتراع، حيث أخذ هذا الجمهور زمام الامور بيديه ليقرر الخروج من مأزق السياسة العربية في إسرائيل. لقد كيَّفت الزعامة نفسها بأثر رجعي مع موقف الجمهور، بعدما أدركت أنها لا تستطيع الوقوف ضد التيار. وقد تبنى قسم من هذه الزعامة موقف الجمهور حيال مقاطعة الانتخابات، وأيد قسم آخر خيار «الورقة البيضاء»، في حين التزم القسم الأعظم الصمت، إلى أن «تهدأ العاصفة».. وببساطة، فقد تغلب الشارع في هذه المرة، ولم يبق للزعامة أي دور تقريباً في قيادة وتوجيه الاحداث.

ومما لا شك فيه ان الوضع الذي خلقه الفلسطينيون في إسرائيل، من خلال امتناعهم عن المشاركة في عملية الاقتراع (حوالي ٢٠٪ فقط صوتوا في الاقتراع)، يُعدُّ التطور الأهم في السياسة الفلسطينية في دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٩، حينما قرر الحزب الشيوعي دعوة العرب للمشاركة في الانتخابات كتعبير عن موقف الحزب الايديولوجي المؤيد لقيام دولتين لشعبين، وتطبيق مشروع التقسيم.

هنالك تفسيران يمكن تقديمهما لطابع السلوك السياسي للفلسطينيين في الانتخابات، الأول هو الانتقام من ايهود باراك ومن حزب العمل إزاء مقتل الشبان الفلسطينيين واستمرار الحرب ضد الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني يكمن في التقدير المتزايد لدى الفلسطينيين في إسرائيل أن من الصعب، وحتى من غير الممكن، تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم الجماعية، عن طريق النضال البرلماني.

إنَّ إدارة الظهر للنضال البرلماني، وهو ما قد يستمر في الانتخابات المقبلة للكنيست، يمثل حجباً للثقة عن النظام السياسي الاسرائيلي، وصَفْعَة لأعضاء الكنيست العرب الذين ما انفكوا يتبنون طريق النضال البرلماني، على الرغم من أن هذا النضال لم يبرهن موضوعياً وواقعياً، على جدواه.

وإذا ما حصل وامتنعت نسبة عالية من الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات المقبلة للكنيست، فان الفلسطينيين في اسرائيل، يكونون بذلك قد أوجدوا واقعاً جديداً سيفضي إلى بحثهم عن طرق نضال بديلة، أهمها التأييد المتزايد لانتخاب هيئة سياسية عربية – فلسطينية في دولة إسرائيل، يتم اختيارها عبر انتخابات قطرية، لتكون بمنزلة زعامة وطنية لهؤلاء الفلسطينيين. وسوف ينصرف الفلسطينيون في إسرائيل، في ضوء تطور من هذا النوع، نحو الاهتمام والانشغال، أكثر مما مضى، في القضايا الجوهرية المتعلقة بالمساواة والسلام، وذلك وفق معاييرهم ووفق المصالح التي يرتؤونها، وليس وفق درجة استعداد وقابلية النظام السياسي للتجاوب معهم. وفي الواقع فقد اوجدوا كتلة سياسية مستقلة، جُلُّ هدفها الاهتمام بتوفير تمثيل ملائم لمصالحهم، دون أن يكونوا تابعين لليسار الصهيوني من جهة، ولا أداة لتحقيق مصالح للسلطة الفلسطينية أو أي نظام عربي آخر، من جهة أخرى. هذا التطور من شأنه أن يُسهم في تنامي واشتداد التناقض اليهودي – الفلسطيني في إسرائيل، لكنه سيشكل بداية طريق طويلة سيضطر اليسار اليهودي في اثنائها إلى اجراء مراجعة وتغيير جوهري في النظرة إلى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهي خطوة ستمثل بداية تغيير في العلاقات بين المجموعتين (العرقيتين)، داخل إسرائيل.

٢- الشرخ الديني – العلماني

لقد كان الشرخ الديني – العلماني قائماً في واقع المجتمع الاسرائيلي/ اليهودي على الدوام، وكان هناك منذ حقبة «اليشوف» (بدايات الاستيطان اليهودي في فلسطين) صراع بين التيارات الصهيونية العلمانية والتيار الديني – الصهيوني من جهة، والتيار اليهودي المناهض للصهيونية من الجهة الأخرى. ويمكن اليوم أن نلحظ في النظام السياسي الاسرائيلي، وجود عدد من بؤر المنازعات الرئيسة التي تمثل استمراراً لهذا الشرخ.. وينقسم المعسكر الديني، الذي يتبنى فرض الشريعة الدينية اليهودية على حياة المجتمع والدولة في إسرائيل، إلى ثلاثة تيارات أساسية، الأول: التيار الديني – الصهيوني المُمَثَّل في النظام السياسي الاسرائيلي بواسطة الحزب الديني – الوطني (المفدال)، وكان حزب «المفدال» قد خاض الانتخابات البرلمانية للمرة الاولى في الانتخابات للكنيست الثالثة في العام ١٩٥٦، وظل يحتفظ منذ ذلك الحين ولغاية

ان عوامل نجاح «شاس» متنوعة ومرتبطة بسياق كامل على رأسها مخاطبة مشاعر الغبن التي يعانيها الشرقيون من جانب المؤسسة الاشكنازية على مرّ سنوات منذ قدومهم إلى إسرائيل، وتغذية هذه المشاعر وسط تحويل الشرقية إلى بؤرة استقطاب وتعاطف وهوية بديلة للإسرائيلية العلمانية والاشكنازية، وتوجه واسع لفئات متنوعة في المجتمع الاسرائيلي، بمن في ذلك غير المتدينين، نحو تزويد مجموعات ضعيفة الموارد بخدمات أساسية من ضمنها إقامة جهاز تعليم بديل للجهاز الحكومي.

سنوات الثمانينيات باحتكار تمثيل التيار الديني – الصهيوني، وكان يفوز بصورة عامة بعشرة مقاعد إلى اثني عشر مقعداً. أما أسباب استقرار حزب المفدال، فكانت مرتبطة بثبات وفعالية هيكله التنظيمي الذي حافظ على شبكة من الناشطين من جهة، وحال دون حصول انشقاقات داخل الحزب من جهة أخرى، إضافة إلى أيديولوجيته اليهودية – الدينية – الصهيونية التي صانت خصوصيته وتميزه. وفي سنوات التسعينيات حصلت تقلبات لافتة للنظر في تأييد الجمهور لحزب المفدال، وفي حجم قوته بالكنيست وذلك انعكاساً للتقلبات البرلمانية وتقلبات الجمهور. وفي الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة، التي جرت في العام ١٩٩٢ فاز الحزب بستة مقاعد، وهو ما شكل تعبيراً عن استمرار اتجاه الضعف في قوة المفدال. وفي الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة التي جرت العام ١٩٩٦ فاز «المفدال» بتسعة مقاعد، فخيل إليه أنه في سبيل عودته إلى عهد تألقه واوجه. لكن في العام ١٩٩٩ عاد «المفدال» ليحصل على ستة مقاعد، وهو تراجع عكس الانقسام البنيوي – الداخلي الذي أصاب الحزب في اعقاب انضمام حركة «ميماد» (التي كانت جزءاً من ائتلاف المجموعات التي كونت المفدال) إلى قائمة «إسرائيل واحدة» بزعامة حزب «العمل»، اضافة إلى ما عكسه هذا التراجع من تعبير عن رغبة لدى قسم من المصوتين للحزب في استجلاء الامكانيات للخروج من النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، عقب تعهدات ووعود مرشح حزب العمل لرئاسة الوزراء، ايهود باراك.

التيار الثاني في المعسكر الديني، هو التيار اليهودي – الحريدي (الديني المتشدد)، المناوئ للصهيونية، والذي يُمثَّلُ اليوم في الكنيست بواسطة «يهدوت هتوراه». هذا التيار يرفض الصهيونية ويعارض قيام كيان سياسي يجسد تقرير المصير لليهود، وهو يتمسك بتطبيق الشريعة اليهودية من ناحية جوهرية (تطبيق الشريعة الدينية – التوراة – عملياً) ومظهرية (من حيث اللباس وإطلاق اللحى وما إلى ذلك) على حد سواء، كما أنه ملتزم بتعلم التوراة ونشر تعاليمها.

وكان التيار «الحريدي» قد مُثِّلَ على مدى سنوات طويلة بواسطة حركتين مُتنافستين، تغذت احداهما على حساب الاخرى، وهما «أغودات يسرائيل» و«ديغل هتوراه»، وكانت الحركتان مختلفتين من حيث مصادر التأييد والدعم، فبينما نالت «ديغل هتوراه» التأييد من محافل يهودية اشكنازية (غربية)، تمتعت «أغودات يسرائيل» بتأييد واسع بين اليهود الشرقيين، إضافة إلى مؤيديها الحريديم – الاشكناز. وقد حصل هذا التيار على تمثيل في الكنيست منذ الانتخابات الاولى، ولغاية يومنا هذا. في سنوات التسعينيات حافظ هذا التيار على قوة ثابتة تراوحت بين أربعة وخمسة مقاعد، وواصل حتى بعد تغيير طريقة الانتخابات، الحصول على تأييد ثابت، ما يدل على درجة تماسك وتكتل عالية في صفوف مصوتيه، وفي كونهم موالين لأحزابهم، ولا يبحثون عن بديل خارج اطار الطائفة الحريدية – الاشكنازية.

التيار الثالث هو التيار الديني – التقليدي، والذي لا توجد له مواقف واضحة حيال الصهيونية (رغم أن معظم الباحثين ينظرون إليه كتيار غير صهيوني)، وهو التيار المُمثَّلُ بواسطة حركة «شاس». وكانت طائفة اليهود الشرقيين التي هاجرت إلى إسرائيل في سنوات الخمسينيات بشكل أساسي، قد تفرعت إلى ثلاثة اتجاهات متباينة. حيث مرّ قسم منها بعملية عصرنة وعلمنة سريعة وتم استيعابه في مدن غنية ليتحول إلى جزء من الواقع اليهودي – الصهيوني – العلماني في إسرائيل، وحافظ قسم آخر على تقاليد وأنماط الحياة الشرقية وتم استيعاب هؤلاء في ما يعرف بمدن التطوير، ليشكلوا جزءاً كبيراً من طبقة العمال، أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة مرّت بعملية تدين بتأثير مجتمع الحريديم الاشكنازي، ويشكل هؤلاء النواة الصلبة لناشطي ومؤيدي حركة «شاس».

في الانتخابات للكنيست العاشرة، التي جرت العام ١٩٨٤ فازت الحركة بأربعة مقاعد، لتواصل منذ ذلك الحين توسعها، إلى أن وصل عدد مقاعدها في الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة في العام ١٩٩٩ إلى ١٧ مقعداً بقيادة زعيمها السياسي الحاخام أرييه درعي.

ان عوامل نجاح «شاس» متنوعة ومرتبطة بسياق كامل على رأسها مخاطبة مشاعر الغبن التي يعانيها الشرقيون من جانب المؤسسة الاشكنازية على مرّ سنوات منذ قدومهم إلى إسرائيل، وتغذية هذه المشاعر

وسط تحويل الشرقية إلى بؤرة استقطاب وتعاطف وهوية بديلة للإسرائيلية العلمانية والاشكنازية، وتوجه واسع لفئات متنوعة في المجتمع الاسرائيلي، بمن في ذلك غير المتدينين، نحو تزويد مجموعات ضعيفة الموارد بخدمات أساسية من ضمنها إقامة جهاز تعليم بديل للجهاز الحكومي، يقوم على أساس من الدعم للعائلات كثيرة الأولاد، إضافة إلى تقديم برنامج سياسي براغماتي فضفاض، لا يُحسب يمينياً متطرفاً من جهة، ولا يكون متماثلاً مع مواقف اليسار الاسرائيلي، من الجهة الأخرى.

وفي مقابل المعسكر الديني، هناك المعسكر العلماني، الذي يضع على رأس سلم أولوياته محاربة «الفرض الديني»، ويطرح هذا الموضوع كجزء من دعايته السياسية. وينقسم هذا المعسكر حالياً إلى ثلاثة تيارات سياسية رئيسة:

الاول : تكتل اليسار الصهيوني المُمَثَّل بواسطة حركة «ميريتس»

وقد اقيمت حركة ميريتس في العام ١٩٨٨ عقب قيام ائتلاف مشترك بين حركة «إسرائيل الديمقراطية» (راتس) وحزب العمال الموحَّد (مبام) وحزب «شينوي». واكدت «ميريتس» على مر السنوات، منذ قيامها، برنامجها السياسي المتميز المؤيد للانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق، وكذلك كونها حزباً علمانياً يعارض «الفرض الديني» ويهتم بحرية العبادة والتعبير والتنقل في إسرائيل. وقد حصلت حركة «ميريتس» في انتخابات الكنيست العام ١٩٨٨، مباشرة عقب إقامة الحركة، على عشرة مقاعد، وحافظت لاحقاً على استقرار سياسي بمعدل (١٢) مقعداً بما في ذلك في دورتي الانتخابات الأخيرتين (بعد تغيير طريقة الانتخابات) حيث حصلت في انتخابات العام ١٩٩٦ على تسعة مقاعد، وفي انتخابات العام ١٩٩٩ على عشرة مقاعد. ويتألف جمهور مؤيدي «ميريتس» من أعضاء الكيبوتسات، وجمهور علماني في المدن الغنية، ومؤيدين قلائل بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

التيار الثاني، هو تكتل الوسط اليميني الممثل بحركة «شينوي» التي انشقت عن «ميريتس» قبيل الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة، والتي استدعت الصحافي تومي لبيد ليقف على رأسها. ويتبنى هذا الحزب (شينوي) مواقف سياسية تُصنف ضمن خانة الوسط اليميني في الخريطة السياسية الاسرائيلية، لكن جلّ ما يتمتع به الحزب من مركز وخصوصية، كان بفضل المواقف المناهضة للدين التي يُجاهر بها. وقد شن حزب «شينوي» توطئة لانتخابات الكنيست في العام ١٩٩٩، حملة قدح وذم ضد المتدينين المتزمتين (الحريديم) وضد حركة «شاس» بوجه الخصوص، وهي حملة فاز الحزب في اعقابها بتأييد واسع بين شرائح وفئات مختلفة مناوئة للدين، في المجتمع الاسرائيلي، حيث حصل في تلك الانتخابات على ستة مقاعد.

التيار الثالث، هو التيار الروسي المُمثل بحزب «يسرائيل بعلياه» بزعامة ناتان شيرانسكي وحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان. لقد أوجدت هجرة حوالي مليون روسي من دول الاتحاد السوفياتي السابق في مطلع التسعينيات، جالية روسية واسعة وذات سمات خاصة تميزها عن باقي فئات وشرائح المجتمع الاسرائيلي. وللجالية الروسية نزعة علمانية، تكونت إبان سنوات حكم الشيوعية في الاتحاد السوفياتي السابق.

ورفعت الأحزاب الروسية (في إسرائيل) لواء مقاومة المطالب الدينية للأحزاب المتدينة، ودعت إلى تمكين المهاجرين الروس من العيش وادارة حياتهم وفقاً لمبادئهم ومواقفهم.

وقد تأسس حزب «يسرائيل بعلياه» قبيل الانتخابات البرلمانية للكنيست الرابعة عشرة في العام ١٩٩٩، حيث حصل في تلك الانتخابات على سبعة مقاعد. وقبيل الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة، أقيم حزب روسي آخر باسم «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وحصل على اربعة مقاعد، مقابل ستة مقاعد حصل عليها منافسه حزب «يسرائيل بعلياه».

إن التأمل في المعطيات التي أوردتها سالفاً، يشير إلى أن التناقض الديني – العلماني يحتل أهمية حاسمة في أولويات الناخبين الإسرائيليين، وفي المناقلات والتقلبات الحادة التي حدثت خلال العقد الاخير في الخريطة السياسية الاسرائيلية. ويرتبط جزء كبير من تقلبات التصويت التي مست الاحزاب الدينية من جهة والعلمانية من جهة اخرى، بمواقف هذه الاحزاب تجاه مسائل تتعلق بموضع ومكانة الدين في المجتمع الاسرائيلي.

وفي العقد الأخير ازداد وزن العامل الديني – العلماني في أولويات التصويت الانتخابية لدى الاسرائيليين، وقد وجد هذا الأمر، تعبيراً سياسياً له في تنامي وازدياد التأييد للأحزاب الدينية – الوطنية والدينية الحريدية (المتشددة) من ناحية، وفي تزايد التأييد للأحزاب المناهضة للمعسكر الديني، مثل «ميريتس» و«شينوي» الذي يترأسه تومي لبيد، من الناحية الاخرى.

وفيما يتعلق بالانتخابات الأخيرة التي جرت في السادس من شباط ٢٠٠١ لانتخاب رئيس وزراء، فلا تتوفر لدي معطيات موثوقة، لكن بالامكان

الاستنتاج من التقارير الصحافية ان الغالبية الساحقة (حوالي ٩٨٪ من المقترعين) من المتدينين الوطنيين والمتدينين المتشددين (الحريديم) قد أعطوا أصواتهم لمرشح اليمين أرئيل شارون [٩]، وهي نفس النسبة التي أعطوها لسلفه نتنياهو الذي مثل اليمين في انتخابات العام ١٩٩٩.

٣ - الشرخ الشرقي - الاشكنازي (الغربي)

أُقيمت دولة إسرائيل بقوة مهاجرين يهود قدموا من أوروبا وأميركا (اشكناز). وقد كانت الغالبية العظمى من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٩- ١٩٤٨) من أُصول اشكنازية (غربية)، وهؤلاء هم الذين أسسوا وكرّسوا المؤسسات السياسية والحزبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي امتلكت مقاليد السيطرة والسلطة في دولة إسرائيل بعد قيامها، ولا تزال في الواقع، هي ذاتها الحاكمة والمتحكمة بها لغاية هذا اليوم.

وقد أوجد استيعاب اليهود الشرقيين في «مدن التطوير» تجمعاً لمستوطنات تعاني من نقص وعوز شديدين، ومن مستوى خدمات متدنٍ مقارنة مع باقي المدن والمستوطنات في اسرائيل. ويتبين من بحوث ودراسات حول الفجوات والفوارق الاجتماعية - الاقتصادية بين الطوائف في اسرائيل، أن غالبية سكان «مدن التطوير» هم يهود شرقيون، وأن هذه الأغلبية تصل إلى نحو ٩٠٪ في جزء من تلك المدن والبلدات. وقد نشأت في «مدن التطوير» هوية مميزة تقوم على الاحساس بالغبن، والهامشية، وبالاغتراب حيال الاشكناز والمركز السياسي الاسرائيلي، ووعي ازاء دور الاشكناز والمستوطنات الغنية في نشوء «مدن التطوير» وظروف العيش المتدنية فيها.

وقد أوجد الوعي الشرقي والطائفي المتزايد قاعدة رحبة لسلوك سياسي متميز في صفوف الشرقيين من جهة، وفي صفوف الاشكناز من الجهة الأخرى. وتُظهر نتائج البحوث أن الشرقيين من ذوي الوعي الطائفي والاحساس بالغبن المتناميين، يميلون نحو تأييد النشاط السياسي الواسع بغية تغيير وضع الشرقيين، كما أنهم يميلون إلى التصويت لصالح أحزاب تعد مدافعة عن مصالح الشرقيين.

وعلى مر السنوات، اعتبرت الاحزاب الرئيسة، العمل والليكود وتلك التي تدور في فلكها (ميريتس ومكوناته من ناحية، وأحزاب اليمين المتطرف من ناحية أخرى) بأنها أحزاب تخضع لهيمنة اشكنازية، وهي في الحقيقة وُلدت واستمرت في العمل، من حيث تركيبتها، كأحزاب اشكنازية، على الرغم من أن أنماط سلوكياتها الانتخابية تأثرت من الانتماء الطائفي، حيث أخذ الشرقيون منذ الستينيات يصوتون في غالبيتهم لحزب الليكود، والاشكناز يصوتون في غالبيتهم لحزب العمل. من جهة أخرى، جرت على مرّ السنوات محاولات لم تتكلل بنجاح كبير، لاقامة وايجاد أحزاب تمثل الشرقيين ومصالحهم، وفي الدورات الانتخابية العشر الاولى (لغاية العام ١٩٨٤) خاضت ٣١ قائمة شرقية الانتخابات للكنيست، غير أن خمس قوائم منها فقط نجحت في تخطي نسبة الحسم اللازمة لدخول الكنيست.

وخلال العقد الأخير، ظهر كما هو معروف حزب «شاس» الذي قدم نفسه، فضلاً عن كونه حزباً دينياً، كمدافع عن التراث «السفاردي» - الشرقي - وكممثل لليهود الشرقيين، وقد حصلت قائمة «شاس» في الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة في العام ١٩٩٢ على ستة مقاعد، وفي الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة حصلت على عشرة مقاعد، ثم حصلت في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة العام ١٩٩٩ على ١٦ مقعداً. حركة «غيشر» برئاسة داڤيد ليفي، التي طرحت نفسها كمدافع عن حقوق سكان «مدن التطوير، (وقد اعتبرت «غيشر» في الواقع حركة شرقية) شكلت في الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة، جزءاً من كتلة الليكود، وتمثلت بستة مقاعد ضمن القائمة المشتركة (الليكود + تسوميت + غيشر). وفي الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة، انتقلت «غيشر» لتكون جزءاً من كتلة العمل (إسرائيل واحدة) حيث تمثلت بأربعة مقاعد.

لقد جنح الشرقيون منذ الستينيات نحو التصويت لصالح معسكر اليمين، ولاحقاً أخذت حركة «شاس» (لا سيما في الانتخابات التي جرت للكنيست في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩) تستحوذ على جزء كبير من أصوات الشرقيين.

وفيما يتعلق بالانتخابات لرئاسة الحكومة في العام ٢٠٠١، ورغم أنه لا تتوفر لديّ معطيات موثوقة، فإنه يمكن الجزم من خلال التحليلات الصحافية أن غالبية الشرقيين وسكان «مدن التطوير» عموماً، قد صوتوا لمرشح اليمين ارئيل شارون بغالبية تصل إلى نحو ٧٠٪ مقابل باراك الذي هبط التأييد له بين الشرقيين، بما لا يقل عن ثلث اصوات هؤلاء [١٠].

٤ - الشرخ الروسي - الاسرائيلي / اليهودي

أفضى تضعضع مركز الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات في ضوء سياسة ميخائيل غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفياتي، إلى فتح أبواب الاتحاد (والدول التي ورثته لاحقاً) وحليفاته الأوروبيات، أمام حركة هجرة واسعة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية وكندا. وقد وظفت إسرائيل بدورها جهوداً قصوى في سبيل تحويل وتوجيه هجرة اليهود من هذه المناطق إليها، حيث وصل، بين الأعوام ١٩٨٩ - ٢٠٠٠ قرابة مليون مهاجر روسي إلى الدولة العبرية، نسبة لا يستهان بها منهم (تصل إلى نحو الثلث) ليسوا يهوداً.. وفي الواقع، وبالاضافة إلى اعتبارات صهيونية تتعلق بـ«الهجرة» و«جمع الشتات»،

فقد مارست إسرائيل ضغوطاً على مستوى دولي، من أجل ضمان قدوم هؤلاء وذلك من منطلق ما ينتابها من قلق حيال التوازن أو «الميزان» الديموغرافي مع الفلسطينيين داخل إسرائيل ذاتها، من جهة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، من الجهة الاخرى، أما المسائل المتعلقة بيهودية أولئك (المهاجرين الجدد) الذين قدموا إلى البلاد، فقد جرى تنحيتها جانباً لئلا يُضرّ ذلك بوصول «المهاجرين».. فقط بعد عدة سنوات من بدء موجة الهجرة الروسية إلى إسرائيل، أخذ ساسة ومفكرون يهود يناقشون علناً مسألة مدى ملاءمة وتمشي المهاجرين الروس مع المعايير التي ينص عليها «قانون العودة» الاسرائيلي. المهاجرون الروس الذين قدموا في سنوات التسعينيات، وعلى عكس الذين سبقوهم في السبعينيات والثمانينيات، لم يذوبوا في المجتمع العام، بل شكلوا في الواقع، مجموعة مميزة عن عامة الاسرائيليين.

لقد حافظ الروس في إسرائيل على خصائص وأعراف خاصة ميزتهم عن سائر السكان اليهود، وقد حافظوا بصورة عامة، في واقع الأمر، على لغتهم الأم (الروسية أو لغات أوروبية شرقية أخرى)، وواصلوا العيش والسلوك في مجالات اساسية على النمط الذي عاشوه ومارسوه قبل قدومهم إلى البلاد، حيث أقاموا في أحياء خاصة، واستمروا في مشاهدة محطات التلفزة التي تبث من روسيا أو من دولهم الاصلية، وأقاموا شبكة واسعة من الصحف، كما أقاموا، بطبيعة الحال، منظمات تطوعية وأحزاباً «روسية» لتهتم وتعنى بخدمة وتحقيق مصالحهم الخاصة.

هنالك هزة عميقة وشاملة تكتنف الساحة السياسية الاسرائيلية.. وفي الواقع فقد شكلت كل دورة انتخابات خلال العقد الأخير، دليلاً آخر على انعدام الاستقرار، وافتقاد القدرة على الوصول إلى وضع معقول من الثبات لاتاحة اتخاذ القرارات، وممارسة إدارة سلسة لدفة الحكم في الدولة وعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني ومع باقي العالم.

وقد تأرجح السلوك الانتخابي للروس خلال العقد الأخير في اتجاهات مختلفة تعزز الادعاء القائل إنه كان لهم دور حاسم في التذبذبات والمناقلات السياسية التي شهدتها حلبة السياسة الداخلية الاسرائيلية خلال هذا العقد.

ففي الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٢، والتي حل إثرها رابين خلفاً لشامير في رئاسة الحكومة، كان هناك حوالي ٢٥٠ ألف روسي من اصحاب حق الاقتراع، وقد شكل هؤلاء نحو ٨٪ من مجموع المقترعين. وصوتت غالبية الروس (غالبية الثلثين) لصالح حزبي «العمل» و«ميريتس»، وفي الواقع، فإنهم هم الذين وفروا الاغلبية الضئيلة التي مكنت رابين وكتلة حزب «العمل» (التي استندت على اغلبية ٦١ عضو كنيست في الائتلاف، مقابل ٥٩ عضواً في المعارضة) من احداث الانقلاب في السلطة حينذاك، وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة برئاسة اسحق رابين. وفي الانتخابات للكنيست ولرئاسة الوزراء التي جرت في العام ١٩٩٩، كان هناك حوالي ٤٠٠ ألف مصوت روسي شكلوا نحو ١٣٪ من مجموع المقترعين. وقد صوت في انتخابات الكنيست حوالي ٤٣٪ (من القادمين الروس) لصالح حزب «يسرائيل بعلياه»، الحزب الروسي الذي تنافس حينذاك للمرة الأولى في الانتخابات، وحصل على سبعة مقاعد.

حزب روسي آخر باسم «ايحود فعلياه – اتحاد وهجرة» خاض التنافس، لكنه لم يتخطَ نسبة الحسم، أما بقية المقترعين الروس فقد انقسموا بين أحزاب قديمة، حيث صوت معظمهم لصالح حزبي الليكود والعمل. وفي التصويت لرئاسة الوزراء حصل مرشح اليمين بنيامين نتنياهو، على أغلبية تصل إلى نحو ٧٠٪ من أصوات الروس، في حين حصل مرشح اليسار شمعون بيريس، على نحو ٣٠٪ من أصوات الروس.

وكان تصويت الروس من بين العوامل المهمة التي وفرت الاغلبية الضئيلة التي فاز بها نتنياهو (٤٩,٥٠٪ من مجموع أصوات المقترعين)، وبذلك فقد حال الصوت الروسي دون انتخاب بيريس لرئاسة الوزراء في انتخابات العام ١٩٩٩، شكل الناخبون الروس قرابة سدس المقترعين، ولذا فقد تحولوا إلى هدف رئيسي للمتسابقين في التنافس على رئاسة الوزراء (نتنياهو وباراك) وذلك على افتراض أن قطاعات أخرى مثل العرب والمتدينين المتشددين (الحريديم) والمستوطنين، هم في حكم مصوتين مضمونين لصالح أحد المرشحين.

اعتبر الروس في منزلة جمهور لم يتبلور أو يتشكل بعد من الناحية الايديولوجية، وانه يمكن من خلال تصويته ترجيح كفة الميزان في الانتخابات، وفي الانتخابات للكنيست صوت غالبية الروس لحزب اثني (يمثل الروس) حيث صوت ٣٤٪ منهم لحزب «يسرائيل بعلياه» برئاسة شيرانسكي، وصوت ١٧٪ لصالح حزب «اسرائيل بيتنا» برئاسة ليبرمان. وفي المقابل صوتت اغلبية حاسمة من الناخبين الروس لصالح انتخاب ايهود باراك لرئاسة الحكومة (حوالي ٥٧٪ من الروس الذين اقترعوا، أعطوا أصواتهم لباراك).

وقد أتت هذه الاغلبية بشكل أساسي بفضل الوعود التي قطعها باراك للمهاجرين الروس فيما يتعلق بالسيطرة على وزارة الداخلية وكدليل أيضاً على تأييد حزب «يسرائيل بعلياه» بصورة خفية، لترشيح باراك، كانتقام من نتنياهو الذي ساند اقامة حزب ليبرمان.

وفي انتخابات رئاسة الوزراء التي جرت في السادس من شباط ٢٠٠١، تجندت أحزاب الروس لصالح مرشح اليمين، ارئيل شارون.. ووفقاً للمعطيات الصحافية [١١] حول نسب التأييد الدقيقة التي حصل عليها المرشحان لرئاسة الحكومة، يتبيّن أن غالبية الروس (حوالي ٧٠٪ من

المقترعين الروس) فضلوا شارون على باراك، وساهموا بالتالي في صنع الفارق الكبير بين شارون وباراك في النتيجة النهائية (حوالي ٦٣٪ أيدوا شارون مقابل نحو ٣٧٪ أيدوا باراك). وعند تفسير السلوك الانتخابي للروس في الانتخابات الأخيرة، يمكن ذكر طائفة التفسيرات والعوامل المشار إليها اعلاه مجتمعة (عوامل الاحباط والايديولوجيا، وكفة الميزان والأجندة الاجتماعية)، لكن هذا السلوك ينبع بالدرجة الاولى من الغيظ والسخط اللذين تراكما لدى الروس حيال رئيس الوزراء باراك، الذي لم يعبأ بمغازلة أو استمالة الأحزاب الروسية، ومجازاتها بوظائف وأموال تناسب تأييد المهاجرين الروس له في انتخابات العام ١٩٩٩.

خلاصة :

انعدام الاستقرار السياسي في إسرائيل والتسوية السلمية:

هنالك هزة عميقة وشاملة تكتنف الساحة السياسية الاسرائيلية.. وفي الواقع فقد شكلت كل دورة انتخابات خلال العقد الأخير، دليلاً آخر على انعدام الاستقرار، وافتقاد القدرة على الوصول إلى وضع معقول من الثبات لاتاحة اتخاذ القرارات، وممارسة إدارة سلسة لدفة الحكم في الدولة وعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني ومع باقي العالم. لقد تبلورت في إسرائيل هويات إثنية قوية تحشر الهوية الاسرائيلية المُوحدة في زاوية ضيقة وتحل مكانها، وذلك بكون هذه الهويات تُملي الأجندة السياسية، وتؤدي إلى عدم استقرار، كلما بدت مصالح احدى المجموعات معرضة للخطر من زاوية اعضائها. وقد جسدت الدورتان الانتخابيتان الاخيرتان، مدى الكراهية الشديدة التي تأصلت في صفوف كل مجموعة ضد الأخريات، فصارت الشروخ التي أتى عليها هذا المقال، هي التي تُملي الصيرورة غير المستقرة.

إن لغياب الاستقرار مغزى داخلياً في المجتمع الاسرائيلي ذاته، من ناحية التكتل والتكاتف الداخلي، واهداف الصهيونية وايجاد سياسة بناءة نحو المستقبل.. غير أن غياب الاستقرار له أيضاً بُعد عميق للغاية بالنسبة للعلاقات مع الشعب الفلسطيني، وفي رأيي فإن جوهر هذا البعد، أو المغزى، يكمن في غياب وفقدان القدرة، تحت طائلة تهديد المجموعات وممثليها في الكنيست، على الوصول إلى ثبات يمكن من اتخاذ قرارات بعيدة الأثر فيما يتعلق بمستقبل النزاع والتوصل إلى تسوية مقبولة لدى الفلسطينيين. فالتسوية التي تبدو من وجهة نظر المجموعات الأساسية في المجتمع الاسرائيلي لا تهدد مصالح الاسرائيليين واليهود، بما في ذلك مجموعات مثل الروس والمستوطنين والمتدينين، هي التي يمكن لها فقط أن تحظى بمباركة وقبول تلك المجموعات.. وهذا يعني أن حلاً سلمياً يقبل ويأخذ في الاعتبار معايير الفلسطينيين للتسوية، غير قابل للتحقق من وجهة نظر الساحة السياسية الاسرائيلية. وبطبيعة الحال، إذا أخذنا بالفرضية التي ذكرتها، فسوف تكون ثمة حاجة لاعادة النظر في سقف التوقعات الفلسطينية من مواصلة المفاوضات مع إسرائيل.

ملاحظات :

(١) حوالي ٦٠٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع مارسوا حقهم في التصويت، ورغم أن هذه هي المرة الاولى التي تجري فيها انتخابات خاصة برئاسة الوزراء فقط، فإن مقارنة هذا المعطى مع نسبة التصويت للكنيست، والتي وصلت في الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة، في العام ١٩٩٩، إلى قرابة ٨٠ في المائة من مجموع اصحاب حق الاقتراع، تدل على أن هذه الانتخابات لم تكن مقنعة تماماً من حيث الحاجة لاجرائها ، كما أنها دلّت على تعب الجمهور الاسرائيلي من «الحروب» بين السياسيين، ومن مجمل أداء النظام السياسي.

(٢) ثمة كثيرون من المهتمين بالسياسة الاسرائيلية، وخصوصاً فلسطينيين وعرباً، يطرحون موقفاً مفاده ألا فرق بين اليمين واليسار في إسرائيل، وأنهم كلهم صهاينة يتبنون نفس الموقف حيال النزاع وأشكال حلّه.. لكن من وجهة نظر غالبية الاسرائيليين، فان معسكري اليمين واليسار يطرحان مواقف مختلفة جوهرياً، وبالتالي فإن مرشحيهما لرئاسة الحكومة يمثلان مواقف وبرامج مختلفة من حيث الجوهر..

(٣) باروخ كيمرلينغ ١٩٩٩: «الانتخابات كحلبة صراع على هوية جماعية».. آشر إريان وميخائيل شامير. الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٦. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. القدس ص ٣٤ – ص ٥١.

(٤) آشر اريان وميخائيل شامير ٢٠٠١ «مرشحون، أحزاب وكتل: إسرائيل في سنوات الـ٩٠». آشر اريان وميخائيل شامير: الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٩. المعهد الاسرائيلي للديمقراطية: ص١٥ – ص٤٦.

(٥) كيمر لينغ «الانتخابات كحلبة صراع على هوية جماعية».

(٦) قسم من الباحثين والمراقبين يتفقون على أنه لا يوجد ثبات في النظام السياسي الإسرائيلي، ويقولون إن غياب الثبات هو نتيجة لتغيير طريقة الانتخابات والانتقال في العام ١٩٩٦ للطريقة التي تفصل بين انتخابات الكنيست وانتخاب رئيس الوزراء في إسرائيل. وانا أتفق جزئياً مع هذا التشخيص، لكنني أقول إن المشكلة لا تنحصر فقط في طريقة الانتخابات التي تمكن من التصويت بورقتين تعبر إحداهما عن اختيار المرشح (لمنصب رئيس الوزراء) الأقرب إلى وجهة نظر المقترع، في حين تمكن الورقة الثانية الناخب من التصويت للحزب الذي يمثل هويته الجماعية. وفي رأيي فإن التفسير أكثر عمقاً، وهو يكمن في الانقسامات البنوية المجموعاتية التي اشتدت وتفاقمت خلال العقد الأخير، والتي تجد تعبيراً لها في نمط التصويت، لكنها عميقة وشاملة ولن تُحل إذا أُعيدت طريقة الانتخابات القديمة أو تمت إعادة صياغتها وبلورتها بصيغة جديدة.

(٧) عدا الروس غير اليهود الذين يختلفون قومياً أيضاً عن اليهود، لكنهم لا يبرزون هذه الحقيقة في الوقت الحالي.

(٨) هذا ما حصل نتيجة تركيبة الاعمار لدى السكان العرب الذين يوجد نصفهم تقريباً تحت سن ١٨ عاماً، ولهذا السبب ليس لهم حق الاقتراع.

(٩) سيبر فلوتسكر ٢٠٠١ «أفيكا واوفكيم يلتقيان في صندوق الاقتراع» – يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٢/٩.

(١٠) فلوتسكر – نفس المصدر.

(١١) فلوتسكر نفس المصدر.